المعربات

[المعربـاتُ]

ص: فصل:

ش: يقولُ ـ رحمه الله ـ «فَصْلٌ» هذا الفصلُ خلاصةُ ما سبقَ، وقد جمعَهُ المؤلفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ جمعًا جيدًا؛ لأنه في الأولِ جاءَ موضع التقسيم علامـاتِ الإعـرابِ، أما هذا فجمَعَ كلَّ نوعٍ على حدةٍ، يعني: جمعَ المذكرِ السـالمَ وحـدَهُ، المثنـى وحـدَهُ، الأسمـاءَ الخمسـةَ وحـدَهَا. وهـذا يُقَرِّبُ للطالبِ أكثرَ مِنَ البابِ الذي قبلَهُ.

ص: قال: «الْمُعْرَبَاتُ قِسمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحرُوفِ»

ش: الحـركاتُ الـتي هـي: الفـتحةُ، والكسـرةُ، والضمةُ. والسكونُ ليس حركةً.

وبالحروفِ مثلُ: الألفِ، والياءِ، والواوِ، ونحوِها.

وهذا الفصلُ لا يغني عما سبق، لكنه يجمعُ ما سبق.

****

[المعربُ بالحركاتِ]

ص: «فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شَيءٌ»

ش: نَزِيدُ: لَمْ يتصلْ بآخرِهِ شيءٌ، وليس مبنيًا.

الذي يُعْرَبُ بالحركاتِ، هذه الأنواعُ الأربعة والدليلُ: التتبعُ والاستقراءُ، فإننا تتبعنا كلامَ العربِ، ولم نجدْ من كلامِهم شيئاً يُعْرَبُ بالحركاتِ إلا هذه الأنواعَ الأربعةَ.

ص: «وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ وتُخْفَضُ بالْكَسْرَةِ وَتُجْزَمُ بالسُّكُون».

ش: تجزمُ بالسكون كلُّها، هذه قاعدتها ثم استثنى، قالَ:

ص: «وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمؤَنَّثِ السالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ»

ش: من أينَ خرجَ هذا؟ من قولِهِ: «وتنصبُ بالفتحةِ» إذن؛ يستثنى من ذلك جمعُ المؤنثِ السالمُ هذا لا ينصبُ بالفتحةِ وإنما ينصبُ بالكسرةِ.

ص: «وَالاسْمُ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بالْفَتْحَةِ»

ش: هـذا مستثنىً من قولِهِ: «تخفض بالكسرة» يعني: إلا الاسمَ الذي لا ينصرفُ.

ص: «وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ»

ش: إذن؛ القاعدةُ سليمةٌ بالاستثناءِ. الذي يعربُ بالحركاتِ أربعةُ أشياءَ: الاسمُ المفردُ، جمعُ التكسيرِ، جمعُ المؤنثِ السالمُ، الفعلُ المضارعُ الذي لم يتصلْ بآخرِهِ شيءٌ وليسَ مبنيًا. معَ أنَّ قولَنا هنا «وليسَ مبنيًا» يمكِنُ الاستغناءُ عنه؛ لأن المبنيَّ لا بدَّ أن يتصلَ بآخرِهِ نونُ توكيدٍ أو نونُ نسوةٍ.

هذه المعرباتُ بالحركاتِ، قاعدتُها أنها ترفعُ بالضمةِ، وتنصبُ بالفتحةِ، وتجرُّ بالكسرةِ، وتجزمُ بالسكونِ. لكن خرجَ عن هذا ثلاثةُ أشياءَ: أولاً: جمعُ المؤنثِ السالمُ، خرجَ في حالِ النصبِ لا ينصبُ بالفتحةِ، وإنما ينصبُ بالكسرةِ، ويرفعُ بالضمةِ على الأصلِ، ويُجرُّ بالكسرةِ على الأصلِ، ولا يجْزَمُ؛ لأنه اسمٌ، والمؤلف قال فيما سبق: «فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفضُ ولا جزمَ فيها».

ثانيًا: الاسمُ الذي لا ينصرفُ يخفضُ بالفتحةِ، ويرفعُ بالضمةِ، وينصبُ بالفتحةِ. ويستثنى من الاسمِ الذي لا ينصرفُ إذا أُضِيفَ أو اقترن بـ«ألْ».

الثالث: «والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ» هذا مستثنىً أيضاً من قولِهِ:

«تجزمُ بالسكون» فالفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ يجزمُ بحذفِ آخرِهِ، ويرفع بالضمة، وينصب بالفتحة.

إذن؛ لو سألني سائلٌ: بماذا يرفعُ الفعلُ المضارعُ؟ لكانَ الجوابُ بالضمةِ، وبماذا ينصبُ؟ بالفتحةِ، وبماذا يُجْزَمُ؟ بالسكونِ، إلا إذا كان معتلَّ الآخرِ فيجزمُ بحذف آخرِهِ.

والاسمُ المفردُ يرفعُ بالضمةِ، وينصبُ؛ بالفتحةِ، ويجرُّ بالكسرةِ، ويستثنى من ذلك الذي لا ينصرفُ فيجرُّ بالفتحةِ.

وجمعُ المؤنثِ السالم يرفعُ بالضمةِ، وينصب بالكسرةِ، ويخفضُ بالكسرةِ.

[المعرباتُ بالحروف]

ص: «وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجُمْعُ الْمُذَكَّرِ السالمُ، وَالأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ».

ش: هذه كلُّها تعربُ بالحروفِ.

ص: «وَهِيَ يَفْعَلاَنِ، وَتَفْعَلاَنِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ».

ش: هذه الأفعالُ الخمسةُ، نقولُ في ضابطها: هي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفُ اثنين، أو واوُ جماعةٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ. إذا قلناها بهذا الضابطِ ما صارتْ «يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين» كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفُ اثنين أو واوُ جماعةٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، سواءٌ أكانَ

«يفعلـون» أوْ «يأكلـون» أوْ «يشـربون» أو «يـنامون» أو «يخـرجون» أو «يدخلـون» كلُّهـا واحـدٌ. المهمُّ أن يتصلَ به ألفُ اثنين، أو واوُ جماعةٍ، أو ياءُ مؤنثةٍ مخاطبةٍ. هذه ترفعُ بالحروفِ.

ص: قـال: «فَأَمَّـا التَّثْنِـيَةُ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ» نيابةً عن الضمةِ «وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ».

ش: نيابةً عَنِ الفتحةِ والكسرةِ. فتقولُ: «مررتُ بالرجلينِ، فَأَكْرَمْتُ الرجلينِ، فكافأني الرَّجُلاَنِ».

ص: «وَأَمَّـا جَمْـعُ الْمُذَكَّـرِ السالـمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ».

ش: وافقَ التثنيةَ في الخفضِ والنصبِ، وخالفه في الرفعِ.

ص: «وَأَمَّـا الأَسْـمَاءُ الْخَمْسَـةُ فَتُـرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ».

ش: فـوافقتْ جمـعَ المذكـرِ السـالمَ في حالـةِ الـرفعِ ووافقتْ جمعَ المذكرِ السالمَ والمثنى في حال الخفضِ، وانفردتْ في حالِ النصبِ حيث «تنصـبُ بالألـفِ» فتقولُ: «زارني أبوك، فأكرمتُ أباك» و«تقربتُ إلى أبيكَ».

إذن؛ الأسماءُ الخمسةُ وافقتِ المثنى والجمعَ في الخفضِ، وخالفتْهما في حالِ النصبِ ووافقتْ جمعَ المذكرِ السالمَ في حالِ الرفعِ.

ص: «وَأَمَّا الأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا»

ش: إذن؛ هذه لا يشاركها شيءٌ؛ لأنها فعلٌ لا اسمٌ، ترفعُ بثباتِ النونِ، وتجزمُ وتنصبُ بحذفِها.

وهذا الفصلُ في الحقيقةِ فضلةُ الفصلِ السابقِ، يعني: أنه أتى بالفصلِ السابقِ على وجهٍ آخرَ غيرِ الأولِ. لكنهُ أحصى. يغني عَنِ الأولِ، لكنِ الأولُ أكثرُ تفصيلاً.

[أسئلة]

خرج جمعُ المؤنثِ السالمُ عنِ الأصلِ في حالِ النصبِ فينصبُ بالكسرةِ.

وخرجَ الاسمُ الذي لا ينصرفُ عنِ الأصلِ في حالِ الخفضِ؛ فإنه يخفضُ بالفتحةِ.

وخرجَ الفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ عنِ الأصلِ في حالِ الجزمِ فإنه يجزمُ بحذفِ آخرِهِ.

والذي يعربُ بالحروفِ الأسماءُ الخمسةُ، فترفعُ بالواوِ، وتنصبُ بالألفِ، وتخفضُ بالياءِ.

وخرجَ جمعُ المذكرِ السالمُ عنِ الأصلِ؟ لأنه يرفعُ بالواوِ بدلَ الضمةِ، ويخفضُ بالياءِ بدلاً عنِ الكسرةِ، وينصبُ بالياءِ نيابةً عنِ الفتحةِ.

ويشتركُ المثنى وجمعُ المذكرِ السالـمُ في الإعرابِ في حالةِ الخفضِ والنصبِ. فكلاهما يخفضُ وينصبُ بالياءِ.

ويشـتركُ جمـعُ المذكـرِ السـالـمُ والأسماءُ الخمسةُ في حالةِ الرفعِ والخفضِ.

والفعلُ المضارعُ إذا اتصلَ به ألفُ الاثنين أو واوُ الجماعةِ أو ياءُ المخاطـبةِ بمـاذا يـرفعُ؟ بثبوت النون، وينصبُ بحذفها، ويجزمُ؟ بحذفها أيضاً.

****

بَابُ الأَفْعَالِ

[أنواعُ الأفعالِ]

ص: «بَابُ الأَفْعَالِ».

ش: سبقَ لنا أنه قالَ في أولِ الكتابِ: «وأقسامُهُ ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ». و«أمَّا الفعلُ»، وهنا قالَ: «بابُ الأفعال» فلماذا جمعَ هنا وأفردَ هناك؟

الجواب: أفردَ هناك؛ لأنَّ المقصودَ الجنسُ، وجمعَ هنا؛ لأن المقصودَ النوعُ. هنا سيذكرُ أنواعَ الأفعالِ. أما هناك فإنما أرادَ ذِكْرَ الجنسِ فقطْ، والجنسُ: الفعلُ يشملُ كلَّ نوعٍ، والفرقُ بين الجنسِ والنوعِ، أن ما صحَّ أنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الآخرِ دونَ العكسِ، فالذي يخبَرُ بهِ هو الجنسُ وما لا يخبُر بِهِ هو النوعُ.

تقول: «البُرُّ حَبٌّ» حَبٌّ: جنسٌ؛ لأنه يصلُحُ أنْ يخبرَ بهِ عَنِ «البُرِّ».

لو قلتَ: «الحَبُّ بُرٌّ» هذا خطأٌ لا يصح الإخبار به؛ لأن هناك حبًا ليس برًا كالشعير مثلاً.

«الذَّهبُ نَقْدٌ» نقدٌ: جنسٌ. لو قلتَ: «النقدُ ذهبٌ» خطأٌ؛ لأن النقدَ فيهِ ذهبٌ وفضةٌ.

«الإنسانُ حيوانٌ» حيوانٌ: جنسٌ، «الحيوان إنسانٌ» لا يصح.

«المسجدُ بيتٌ» البيتُ: جنسٌ. «البيتُ مسجدٌ» لا يصح.

إذن؛ نقولُ: أفردَ المؤلفُ الفعلَ في أول الكتابِ؛ لأنَّ المرادَ بِهِ الجنسُ. وجمعَهُ هنا؛ لأن المرادَ بِهِ النوعُ، فأنواعُ الأفعالِ ثلاثةٌ:

ص: «الأَفْعَالُ ثَلاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ»

ش: الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ: وهو ما دَلَّ بهيئتِهِ على زمن مضىَ.

مضارعٌ: ما دَلَّ على حاضرٍ أو مستقبلٍ.

أمرٌ: ما دَلَّ على مستقبلٍ.

وهذه الأفعالُ تَوَزَّعَتِ الزمنَ، الماضي للماضي، والأمرُ للمستقبلِ، والمضارعُ للحاضرِ.

مثالُهُ «ضَرَبَ» متى؟ قبل زمن التكلم، فكلُّ لحظةٍ تذهب فقد مضَتْ، يعني: ليس بلازمٍ أن يكون مَضَى قبلَ عشرِ سنواتٍ، لو تكلمتَ فآخرُ حرفٍ تَتَكلَّمُ به مِنَ الكلمةِ مَضَى، «ضرَبَ» مضى.

إذن؛ «ضَرَبَ» يدلُّ على الفعلِ الماضي ولو قريبًا. «يَضْرِبُ» الآنَ «أكَلَ» مضَى «يأكلُ» الآنَ. «كُلْ» إلى الآنَ ما أكَلَ. مستقبلٌ بعيدٌ أمْ قريبٌ؟ يصحُّ للبعيدِ أو للقريبِ، المهمُّ أنه للمستقبلِ.

فصارت الأفعالُ متقاسمةً للأزمانِ «ماضٍ»، «مضارعٌ»، «أمرٌ» نحوُ «ضَرَبَ»، و«يَضْرِبُ»، و«اضْرِب».

[أحكامُ الفعلِ]

ص: «فَالْماضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا، وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ».

ش: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجزومٌ.

«الماضي مفتوحُ الآخرِ أبدًا» لا يمكنُ أن يقعَ إلا مفتوحًا؛ ولهذا نسميِّه مبنيًا، فالماضي دائمًا مبنيٌّ على الفتحِ، سُمِّيَ مبنيًا لأنه لا يتغيرُ، كما لو بَنَيْتَ على الأرضِ بناءً ثَبتَ، فالماضي مبنيٌّ على الفتحِ دائمًا.

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ أنه مبني على الفتحِ مطلقاً وإنْ اتصلَ به واوُ الجماعةِ، أو ضميرُ الفاعلِ، تقولُ: «ضَرَبُوا»، «ضَرَبْتُ». ظاهرُ كلامِ المؤلفِ أنَّ «ضربوا» مبنيَّة على الفتحِ، فتقولُ ـ على كلامِ المؤلفِ ـ: ضربوا: ضربَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مقدرٍ على آخرِهِ مَنَعَ مِنْ ظهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، إذن؛ على كلام المؤلفِ يكونُ الفتحُ مقدرًا. «ضَرَبْتُ». ضربتُ: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مقدرٍ على آخرِهِ مَنَعَ من ظهورِهِ المناسبةُ. ولكنْ بعضُ العلماءِ قال: هو مبنيٌّ على الفتحِ ويُستَثنى منه مسألتان:

إذا اتصلتْ بِهِ واوُ الجماعةِ بُنِيَ على الضمِّ، وإذا اتصلَ به ضميرُ الرفعِ المتحركِ بُنِيَ على السكونِ.

وهـذا القولُ أصحُّ؛ لأن هذا لا يحتاجُ على تكَلُّفٍ ولا يحتاجُ إلى تقديـرٍ، «ضـربُوا» هكـذا نطـق العـربُ، لـيس هـناك تقديرٌ ولا شيءٌ أصـلاً، ومـا دارَ في فكـرِهِم أنَّ هـناكَ فتحةً في هذا السياقِ، فنقولُ في إعـرابِ ضـربُوا: ضَـرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنـيٌّ على الضَّمِّ لاتصالِهِ بواوِ الجماعةِ.

ونقـولُ في «ضَـرَبْتُ» ضَـرَبَ: فعـلٌ مـاضٍ مـبنيٌّ على السكونِ لاتصالِهِ بضميرِ الرَّفعِ المتحركِ.

والخلاصـة أن الفعـلُ الماضي مبنيٌّ على الفتح إما ظاهرًا وإما مقدرًا علـى كـلامِ المؤلـفِ. والصـحيحُ أنـه مـبنيٌّ علـى الفتحِ ما لم يتصلْ بواوِ الجماعةِ فيُبْنَى على الضمِّ، أَوْ بضميرِ الرفعِ المتحركِ فيُبْنَى على السكونِ.

إذا كـانَ الفعـلُ الماضـي معـتلاً بالـياءِ. يعـني: آخـرُهُ حرفُ علَّةٍ «الياءُ» فهلْ يُبْنَى على الفتحِ أمْ كيفَ؟ يُبنى على الفتحِ؛ لأنه مرَّ علينا أنَّ الفـتحةَ تظهَـرُ علـى المعـتلِّ بالـياءِ. فإذن؛ نقولُ: الفعلُ الماضي إذا كـان آخرُهُ ياءً؛ تقعُ عليه الفتحةُ، مثل: قضي وإذَا كانَ آخرُهُ ألفاً: فإنه يُبْنَى على فتحةٍ مقدرةٍ على آخرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهورِها التعذرُ.

مـثلُ: «رَمَى» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحةٍ مقدرةٍ على آخرِهِ مَنَعَ من ظهورِها التعذرُ.

مـا تقولـونُ في «ضَـرَبَا»: مـبنيٌّ على الفتحِ؛ لأنه مَا اتصلَ بِهِ واوُ

الجماعـةِ، ولا ضميرُ الرفعِ المتحركِ؛ لأن فيه ضميرَ رفعٍ غيرُ متحركٍ. ونحـنُ قُلْـنا ضـميرُ الـرفعِ المتحركُ فخرجَ بذلكَ ضميرُ الرفعِ الساكنُ مثل: «ضربَا».

وإذا قلـتُ: «ضـرَبَنَا» مبنيٌّ على الفتحِ. لماذا؟ لأنَّ الذي اتصلَ بِهِ ضميرُ نصبٍ، لا ضميرُ رفعٍ.

ولهـذا تقـولُ: «مـا أَنْصَـفَنَا أصْـحَابُنَا» أوْ «مـا أنصفْنَا أَصْحَابَنَا» أيُّهمـا؟ إن كـنا نحـن الظـالمينَ فنقولُ: «ما أَنْصَفْنَا أصْحَابُنَا» وإنْ كانوا همُ الظالمينَ نقولُ: «ما أَنْصَفَنَا أصحَابُنَا» انظُرْ دقةَ اللغةِ العربيةِ!

«أنصفْنَا» اختلَفَت «ما أَنْصَفَنَا» بُنِيَ على الفتحِ؛ لأن «نَا» مفعولٌ بِـهِ؛ ولهـذا نقـولُ اتصلَ بها ضميرُ نصبٍ، لا ضميرُ رفعٍ، ولهذا بنيتْ على الفتح. «ما أَنْصَفْنَا» اتصل بها ضميرُ الرفعِ المتحركُ.

إذن الفعـلُ الماضـي مـبنيٌّ علـى الفـتحِ دائمًا إلا في حالتين: «إذا اتصـلتْ بِهِ واوُ الجماعةِ، فَيُبْنَى على الضَّمِ، إذا اتصلَ بِهِ ضميرُ الرفعِ المتحركُ، فيُبنى على السكونِ».

وإذا اتصـلَ بِـهِ ضـميرُ النصـبِ يُبنـى على الفتحِ وإذا اتصل به ضـميرُ الرفعِ الساكنُ يُبنى على الفتح ولهذا تقولُ: «الرَّجلان ضربَا»؛ لأنَّ ضـميرَ الـرفْع الآنَ سـاكنٌ. وتقولُ: «الرَّجُلُ أكرمَنَا»؛ لأنه ضميرُ نصبٍ.

[أسئلة]

لماذا قالَ: «بابُ الأفعالِ»، وفي أولِ الكتابِ قالَ: الفعلُ؟.

«الأفعالُ» يعني: النوعَ يعني: أنواعَ الأفعالِ، أما الأولُ فهو جنسُ الفعلِ.

ما وجهُ انحصارِ الأفعالِ في ثلاثةٍ؟ الأفعالُ تَتْبَعُ الأزمانَ، كلُّ فعلٍ له زمنٌ، إما: ماضٍ، أوْ حاضرٌ، أوْ مستقبلٌ. هذا وجهُ انحصارِها. كذلك أيضاً كلامُ العربِ، كلُّ كلامِهم لا تخرجُ الأفعالُ فيه عنْ هذهِ الثلاثةِ.

الماضي ما دلَّ؟ على زمنٍ مضىَ بهيئتِهِ.

المضارعُ؟ ما دلَّ على الحاضرِ والمستقبلِ.

الأمرُ: ما دلَّ على المستقبلِ.

حكمُ الماضي هلْ هو مبنيٌّ أو معربٌ؟ مبنيٌّ على الفتحِ.

ماذا تقولُ في «ضربُوا» ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ وليسَ بمفتوحٍ آخرُهُ الباءُ مضمومةٌ. على كلامِ المؤلفِ نجعلُ الفتحةَ مقدرةً فنقولُ: ضَرَبَ. فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مقدرٍ على آخرِهِ.

هلْ هناك رأيٌ آخرُ خلافُ رأيِ المؤلفِ؟ الرأيُ الآخرُ يَسْتَثْنِي إذا اتصلَ بِهِ واوُ الجماعةِ أو ضميرُ الرفعِ المتحركُ، مثلُ: «ضربُوا»، «ضربْنَا» يُبنى على السكونِ.

ذكرْنا مثالاً: «ما أنْصَفْنَا أصحَابَنَا»، و«ما أنْصَفَنَا أصحَابُنا» بينهما فرقٌ والكتابةُ واحدةٌ لكنِ اللفظُ يختلفُ وباختلافِ اللفظِ يختلِفُ المعنى: إذا قلْنا: «ما أنْصفنا أصحَابَنَا» لماذا بُنِيَ الفعلُ في «أنصفنا» على الفتحِ، وفي «ما أنْصَفْنَا» على السكونِ؟ بُنِيَ على السكونِ لاتصالِهِ بضميرِ الرفعِ المتحركِ، وبُنِيَ على الفتحِ؛ لأن الضميرَ الذي اتصلَ بِهِ ضميرُ نصبٍ.

قال اللهُ تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا ﴾[1] «فَضَّلْنَا» أَعْرِبْهَا فَضَّلَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ؛ لأنه اتصلَ بضميرِ الرفعِ المتحركِ.

«أكرمَنَا زيدٌ» أكْرَمَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لاتصالِهِ بضميرِ النصبِ. «نا»: ضميرُ المتكلمِ مفعولٌ به.

«الرجلانِ قامَا» الرجلانِ: مبتدأٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عَنِ الضمةِ؛ لأنه مثنّى والنونُ: عوضٌ عَنِ التنوينِ في الاسمِ المفردِ. قَامَا: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، والألفُ: فاعلٌ. لماذا يُبْنِيَ الفعلُ هنا على الفتحِ مَعَ أَنَّهُ مُتَّصلٌ بضميرٍ؟ لأنه اتصلَ بضميرٍ ساكنٍ.

قال: «وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا»، وعَرَفْتُمُ الجزمَ فيما سبقَ، إذا كانَ

---

(١) البقرة: (٢٥٣).

آخرُهُ حرفاً صحيحًا؛ جُزِمَ بالسكونِ؛ إذا كان آخرُهُ حرفَ عِلَّةٍ؛ جُزِمَ بحذفِ حرفِ العلَّةِ، إذا كانَ مِنَ الأفعالِ الخمسةَ؛ جُزِمَ بحذفِ النونِ.

إذا كانَ متصلاً به نونُ التوكيدِ فإنه يُبْنَى على الفتحِ.

يقولُ المؤلفُ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «الأمرُ مجزومٌ» فإن قال قائلٌ: مجزومًا والجزمَ إنَّما يكونُ في المعرباتِ، وفعلُ الأمرِ مبنيٌّ، قال ابنُ مالكٍ:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا[1] .....

نقولُ له: إن ابنَ آجَرُّومَ خالَفك في هذا؛ لأنه يَرَى أن فعلَ الأمرِ معربٌ وليس مبنيًا، فَيَرى أنَّ «قُمْ»: فعلُ أمرٍ مجزومٌ وعلامةُ جزمِهِ السكونُ.

وبعضُهم يقول: إنه على تقديرِ لامِ الأمرِ، «قم» يعني: «لِتَقُمْ».

على كلٍّ حالِ الخلافُ شِبْهُ لفظيٍّ وليس هناك فرقٌ، إنَّما نحنُ نقولُ: فعلُ الأمرِ مبنيٌّ إما على السكونِ، أو على حذفِ حرفِ العلةِ، أو على حذفِ النونِ، أو على الفتحِ، فهذه أربعةٌ.

فإذا قلتَ لشخصٍ: «اضربْ» هذا مبنيٌّ على السكونِ.

وإذا قلتَ: «اتقِ اللهَ»: هذا مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلةِ «الياءِ».

---

(١) «الألفية»، باب المعرب والمبني، بيت رقم (١٩٧).

وإذا قلتَ: «اضربَنَّ زيدًا»: على الفتحِ لاتصالِهِ بنونِ التوكيدِ.
وإذا قلتَ: «قُومُوا» على حذفِ النونِ.

إذن؛ يُبْنَى فعلُ الأمرِ على واحدٍ مِنْ أربعةِ أشياءَ: السكونُ، الفتحُ، حذفُ حرفِ العلةِ، حذفُ النونِ.

واعلَمْ؛ أنّ الأمرَ مضارعٌ مجزومٌ حُذِفَ منه حرفُ المضارعةِ، فمثلاً: ائت بفعلٍ مضارعٍ مجزومٍ مِنْ «قامَ»: «لَمْ يَقُمْ» احْذِفْ منهُ حرفَ المضارعةِ «قُمْ».

هاتِ فعلَ أمرٍ من «خَافَ» «خَفْ»؛ لأن المضارع المجزوم منه: لم يَخَفْ.

فعلَ أمرٍ مِنْ «نامَ» «نَمْ»؛ لأنَّا إذا رَكَّبْنَا القاعدةَ قُلْنَا في المضارعِ المجزومِ «لَمْ يَنَمْ» احْذِفِ الياءَ «نَم».

إذنْ؛ الأمرُ إذا أردْنَا أن نُحَرِّرَ تصْرِيفَهُ نقولُ: إنه مضارعٌ مجزومٌ حُذِفَتْ منه ياءُ المضارعةِ.

فعلُ أمرٍ مِنْ «ضَرَبَ» «اضربْ» المضارعُ «لم يضربْ» أيْنَ الهمزةُ؟ هذا لا يَنْقُضُ القاعدةَ؟ لأن همزةَ الوصلِ يُؤْتَى بها للتوصلِ إلى البدءِ بالساكنِ، وليست مقصودة.

وفي اللغة العربية لا يمكن أن نبدأ بساكن، فماذا نصنع؟ نأتي بهمزةِ وصلٍ لأجلِ أن نستطيعُ النطقَ. فأصلُ «اضْرِبْ» أولُ الفعلِ هو الضادُ وأتيْنَا بالهمزةِ للتوصلِ إلى النطقِ بالساكنِ وهي «الضادُ».

«أعطِ فلانًا كذا» المضارعُ يُعْطِي «لَمْ يُعْطِ» أينَ الهمزةُ؟ نقولُ: حُذِفَتْ مِنَ المضارعِ؛ لأن ياءَ المضارعةِ زائدةٌ، والهمزةُ في «أعطي» زائدةٌ، ليست من أصلِ الكلمةِ. فلا يَجتَمِعُ زيادتانِ في أولِ الكلمةِ، فَحُذِفَتِ الهمزةُ وجيء بالياءِ.

فعلُ الأمرِ ليس فيه ياءُ مضارعةٍ، ولهذا جاءتِ الهمزةُ، لما رأتِ الهمزةُ أنَّ الياءَ ليست موجودةً في الأمرِ جاءتْ. فقيلَ: «أَعْطِ فلانًا» لكنْ لما جاءتْ ياءُ المضارعةِ طرَدَتِ الهمزةَ.

لماذا؟ قالتْ الياء: أنا جئْتُ لأدُلَّ على معنىً، وأنتِ جئتِ لا لتّدُلِّين على معنىً، اذهَبِي فذهبتِ الهمزةُ. فلما كان الأمرُ ليس فيه ياءُ المضارعةِ جاءتِ الهمزةُ. وإلا فالقاعدةُ مُطَّرِدَةٌ، فالأمرُ مضارعٌ مجزومٌ محذوفُ حرفِ المضارعةِ.

والأمرُ يُبْنَى على واحدٍ مِنْ أربعٍ: السكونُ، الفتحُ، الحذفُ: حذفُ حرفِ العلةِ، حذفُ النونِ.

قال اللهُ تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[1] ذَكِّرْ: مبنيٌّ على السكونِ.

﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[2] اتقونِ: مبنيٌّ على حذفِ النونِ، وأصلُهَا «اتَّقُونَنِي» النونُ التي هي علامةُ الإعرابِ محذوفةٌ.

---

(١) الأعلى: (٩).

(٢) البقرة: (١٩٧).

قال: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[١] اذهبا: مبنيٌّ على حذفِ النونِ، والألفُ فاعلٌ.

﴿فَقُولَا لَهُۥ﴾[٢] قُولاَ: مبنيٌّ على حذفِ النونِ، والألفُ فاعلٌ.

﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ﴾[٣] قُولِي: مبنيٌّ على حذفِ النونِ، والياءُ فاعلٌ.

إذن؛ الأمرُ مبنيٌّ على السكونِ، أوِ الفتحِ، أوِ حذفِ حرفِ العلةِ، أو على حذفِ النونِ.

يكونُ مبنيًا على حذفِ النونِ إذا كانَ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ. ويكون مبنيًا على حذفِ حرفِ العلةِ إذا كانَ آخرُهُ حرفَ علةٍ، ويكونُ مبنيًا على الفتحِ إذا كانَ متصلاً به نونُ التوكيدِ، ويكونُ مبنيًا على السكون فيما عدا ذلك.

فائدة

وفعلُ الأمر له فاعل يكون في الغالب ضميرًا مستترًا، ويكون ظاهرًا إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين، واو الجماعة،.. ياء المخاطبة مثل: اكتبا، اكتبوا، اكتبي.

---

(١) الشعراء: (١٥).

(٢) طه: (٤٤).

(٣) مريم: (٢٦).